

المستندة الى نظرية الابارتهايد [العزل العنصري]...»^(٦٦).

على هذا الاساس، شرعت سلطات الحكم الاسرائيلي العسكري في دعم عدد من الافراد المناوئين لمنظمة التحرير الفلسطينية (وبالتالي للمجالس البلدية) في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتشجيعهم على بلورة اطار خاص بهم وتآليف لجان اسرائيلية لاجراء اتصالات حثيثة بشخصيات من الارض المحتلة بغية اقناعهم بقبول مشروع الحكم الاداري الذاتي، ودراسة امكان تطبيق المشروع، وتنظيم اتصالات سياسية لها مع عدد من المسؤولين الاميركيين الذين زاروا المنطقة، وتعيين عدد من العرب في مراكز ادارية عالية، وتشجيع بعض العرب المستعدين للتجاوب مع مشروع الحكم الذاتي على انشاء مؤسسات اجتماعية لهم، مثل رابطة قرى الخليل، والمركز الاجتماعي في نابلس، لمنافسة البلديات في تقديم خدمات الى المواطنين^(٦٧). ومن بين هذه الاجراءات، سوف نركز على انشاء «روابط القرى»^(٦٨)، وذلك لانها من اهم الاساليب التي اتبعتها سلطات الاحتلال في سياستها الاحتوائية في هذه المرحلة، حيث ان الهدف من انشائها لا يبدو ان يكون ضرب تنفيذ المجالس البلدية، «وتدعيم وتقوية الادارة المحلية التي تؤمن باتباع اسلوب آخر، يختلف عن اسلوب م.ت.ف. وبذلك يمكن اعتبارها جزءاً من الادارة التي ستجلس [مع اسرائيل لمناقشة]... مشروع الحكم الذاتي»^(٦٩).

تعتبر فكرة انشاء روابط القرى، من الناحية التاريخية، المحاولة الثانية التي تقوم بها الحركة الصهيونية لخلق المؤيدين لها بين الفلاحين الفلسطينيين، وبالتالي ضرب المعارضة الفلسطينية لها. وتعود المحاولة الاولى الى العام ١٩٢٤، عندما شجعت تأسيس حزب الزراع، وغطت نفقاته، مستغلة في ذلك حالة الاستياء التي وجدت بين مشايخ العائلات الريفية والنخبة الحضرية، على اثر فقدان مشايخ العائلات مكانتهم الاجتماعية، لصالح النخبة الحضرية، بعد صدور قوانين الارض العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وكان هدفها، من وراء ذلك، تقوية المعارضة (العربية) للجنة التنفيذية العربية (انبثقت عن المؤتمر القومي العربي الاول) برعاية الحاج امين الحسيني. واشتملت برامج الجمعيات القروية، والتي تكونت في كل من الناصرة، ونابلس، وجنين، والخليل، والتي شكلت عماد حزب الزراع، على المطالبة بالمساواة بين الفلاحين (الريفيين) والحضرين، وعلى الرغبة في التعامل مع حكومة الانتداب البريطاني، وعلى تحسين احوال الريفين^(٧٠). وعلى الرغم من ان الحزب لم يعمّر طويلاً، لانكشاف مراميه واهدافه، الا ان بذور الشك التي زرعتها بين القروي والمديني، ظلت، فيما يبدو، قابلة للاثارة، ولأمكان الاستفادة من تجاربها في تمزيق وحدة الصف الوطني الفلسطيني^(٧١).

اما المحاولة المعاصرة، فترجع بداية التفكير بها الى العام ١٩٧٦. فقد ادى ضعف التنسيق في الحركة الوطنية الفلسطينية منذ ذلك الحين الى حدوث تمييز نظامي من قبل المؤسسات البلدية (التي اختصت بأموال الدعم والصمود) تجاه القرى فيما يختص بمشاريع التنمية والخدمات^(٧٢). والى تلك الفترة والتي تزامنت مع وصول القيادات الوطنية الى المؤسسات البلدية، يرجع بدء التفكير الجدي لسلطات الحكم العسكري الاسرائيلي في خلق قيادة بديلة في المناطق المحتلة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وما ان جاءت فكرة انشاء الروابط القروية على لسان يغال كومان (حاكم عسكري الخليل من ١٩٧٤ - ١٩٧٦)، في حفل عشاء اقيم في بيت الشيخ محمد الجعبري، حتى التقطها منحيم ميلسون (مهندس الادارة المدنية، والذي عمل مساعداً للحاكم العسكري للشؤون العربية منذ العام ١٩٧٦)، وأعجب بها، وبدأ في دراستها بهدوء وروية. ولكنه لم يبدأ في تنفيذها، فعلياً، الا بعد التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد. وحتى ذلك الحين، تمخضت الجهود التي بذلها كل من ميلسون